

الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الإفريقية

أ. الزهرة تيغزة

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

جامعة الجزائر - 3.

ملخص :

وبحكم الموقع الجيو-إستراتيجي لها وكونها بوابة القارة الإفريقية وقلب المغرب العربي وذات نفوذ واضح على الساحة في دعم وحل القضايا الإفريقية، كان لزاما عليها كأحد أنجع الدول الإفريقية بدل جهود مضاعفة وتأكيد حضورها الفعال في فض النزاعات الإفريقية خاصة.

لقد سعت الدبلوماسية الجزائرية منذ استقلالها سنة 1962 إلى تبني جملة من المبادئ التي تحدت تعاملها مع العالم الخارجي، وتسهم في إيجاد دور فعال وإيجابي خاصة على المستوى الإفريقي، وذلك من خلال الدعوة إلى نظام اقتصادي عادل وأيضا دعم حركات التحرر، وتحقيق مبدأ تقرير المصير للشعوب المستعمرة. والذي كان من أولويات الدبلوماسية الجزائرية .

Résumé

Après avoir lutté seule face au terrorisme durant la décennie noire – dans les années 1990, l'Algérie continue de faire de ce fléau une de ses priorités nationales. Ses efforts diplomatiques dans la lutte contre terrorisme sur le continent Africain se multiplient, notamment ceux qui concernent la médiation pour régler les crises malienne et libyenne. Une initiative saluée par de nombreux États, aussi bien à l'échelle régionale que mondiale.

L'Algérie était toujours favorable à un règlement du conflit politico-militaire par la voie du dialogue pacifique en accueillant à Alger des pourparlers intensifs avec les principaux protagonistes des conflits qui secouent plusieurs pays voisin et ami.

Les fruits de tels efforts de médiations se récolteront dès le début de l'année 2015 selon le chef de la diplomatie algérienne. Au moment où les parties maliennes, gouvernement et groupes armés du nord, s'approchent d'une solution définitive et durable à une situation ayant mis à mal la paix et la stabilité, l'Algérie, dont le rôle de

médiateur est salué par la communauté internationale et l'Union Africaine (UA), œuvre pour que sa coordination avec l'ensemble des parties concernées soit "complète et parfaite". Toujours engagée aux côtés de ses voisins au moment de conflits.

L'Algérie a poursuivi, durant l'année 2014, son rôle de chef de file de la médiation pour la résolution de la crise politico-militaire qui prévaut dans la région nord du Mali. Sur fond de "satisfaction" des parties maliennes dans le cadre du dialogue inclusif pour le règlement de la crise malienne, Alger, soutenue par les pays de la sous-région et la communauté internationale, abrite depuis juillet 2014, les pourparlers dans un esprit de "transparence", règle prônée par l'Algérie dans la médiation pour la résolution des conflits. Cette attitude est inspirée de la conviction qu'il n'y a absolument pas de rivalité entre les médiateurs mais plutôt une "complémentarité" dans les efforts avec, comme objectif principal, la satisfaction de toutes les parties au conflit.

مقدمة :

ظلت القارة الإفريقية ومنذ سنوات طويلة بمثابة خزان للمواد الأولية والثروات الطبيعية، فوجدت معظم دولها نفسها بعد الإستقلال أمام مجموعة من التحديات التي يفرضها اليوم مسار العولمة، وفي هذا الإطار فتحت هشاشة كيان الدولة - الأمة المجال لإنفجار عدد من بؤر التوتر في مناطق عديدة من العالم، أدت إلى تصاعد موجة التطرف والعداء، كما تعبر هذه الأزمات عن مشاكل عميقة تتمثل في : التهميش والتأخر الحقيقي على الصعيد الإقتصادي الذي تعاني منه إفريقيا من بين 40 دولة فقيرة في العالم تعد 32 بلدا إفريقيا يعاني من الفقر والمديونية، ويمثل التقسيم الحدودي الموروث عن الإستعمار وبدون منازع أول تحدي أمني واجه القارة الإفريقية منذ 1963، أين انعقد بأديس أبابا الإجتماع التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية.

و ما زالت النزاعات بين الدول ومنذ حوالي ثلاثين سنة هي التي تحدد العلاقات بين الدول الإفريقية، والتي بدأت مع بؤر التسعينيات تأخذ الطابع الداخلي في شكل حروب أهلية دامية شكلت دوما تهديدا حقيقيا، وهذا ما طبع إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية سابقا.

وعليه، يؤكد الخبراء والملاحظون السياسيون أن النزاعات الحادة والحروب التي تعيشها القارة الإفريقية هي حتمية لا يمكن تجنبها، وهذا راجع إلى طبيعة الحدود الجغرافية المصطنعة التي رسمت من قبل المستعمر دون الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات التي يتميز بها سكان أفريقيا والمرتبطة بتاريخهم وثقافتهم.

ولم تعد النزاعات في إفريقيا تحدث بسبب الحدود فقط، وتتصف بالحدة التي كانت عليها سابقا، وإنما أصبح الوضع الصعب الذي تعيشه شعوب القارة والذي نتج عن (تفشي الأمراض المزمنة والخطيرة، ومظاهر البطالة، وإنتشار المجاعة، وتفاقم حالة الفقر المدقع...)، هو المتسبب - بشكل كبير - في إنتشار النزاعات في إفريقيا، وهو الذي يحول دون إيجاد حلول للخروج من هذه الأزمات المستعصية.

وأمام إنتشار مخاطر هذه التهديدات للأمن بكل أنواعه وأبعاده ساهمت الجزائر - من منطلق موقعها، وتجربة تاريخها ومكافنة سياستها، ودور دبلوماسيتها - في الإنخراط في البحث عن حل العديد من النزاعات "المشتعلة" في إفريقيا، سواء عبر الدفع بها إلى الإحتكام الدولي، أو بوساطة الحوار، ولعل أهم ما قامت به في هذا الشأن، هو توصلها إلى وضع حد لأصعب نزاع عرفه القرن الإفريقي، بين كل من دولتي إريتريا وإثيوبيا، وازمة الكونغو التي تعتبر من أكثر الأزمات الإنسانية دموية، وأزمة الصراع في النيجر التي ساهمت فيها عبر استمرار التشاور بين الأطراف المتصارعة، وأزمة مالي التي توصلت فيها فصائلها إلى ما يسمى بالسلام التوافقي مع المتمردين منهم.

أولا- أزمة إريتريا وإثيوبيا.

1- الواقع الجغرافي والإجتماعي لإثيوبيا وإريتريا.

أ- الواقع الجغرافي والإجتماعي في إثيوبيا.

تعد إثيوبيا إحدى دول إقليم شرق أفريقيا، الواقعة في منطقة القرن الأفريقي، وهي من الدول الحبيسة، إذ تشارك بحدودها كل من إريتريا من الشمال، جيبوتي والصومال من الشرق وكينيا من الجنوب، والسودان من الغرب والشمال الغربي، وتبلغ مساحة أراضيها (1.12) مليون كم مربع^(*).

وكانت إثيوبيا قد تحولت إلى دولة حبيسة بعد أن إستقلت عنها إريتريا سنة 1997 م، وبذلك فقدت منافذها البحرية على العالم الخارجي، وأمسّت تعتمد على عدد من الموانئ في الدول المجاورة لها، والتي من أهمها ميناء مصوع الإريتري وميناء جيبوتي⁽¹⁾.

ب- جذور الصراع الإثيوبي-الإريتري :

لقد أصبح هيلاسلاسى إمبراطورا لإثيوبيا في سنة 1930 م، التي إنضمت إلى عصبة الأمم في السنة التالية، إلا أن غزو إيطاليا لبلاده في سنة 1936 م قد أدى إلى نفيه (هيلاسلاسى) إلى بريطانيا، التي كانت قد عدت إريتريا جزءا من مستعمرات إيطاليا⁽²⁾، وبعد ما هزمت القوات البريطانية والإثيوبية القوات الإيطالية في سنة 1941 م، ولكن إثيوبيا لم تستعد السيادة الكاملة حتى توقيع الإتفاق الأنجلو-إثيوبي في ديسمبر سنة 1944 م⁽³⁾.

وعلى الرغم من أن إثيوبيا وإريتريا إرتبطتا بإتحاد فيدرالي في سنة 1952 م، غير أن الإمبراطور الإثيوبي (هيلاسلاسى) قد ألغى ذلك الإتحاد، وأعلن ضم إريتريا إلى إثيوبيا سنة 1964 م، مما أدى إلى قيام ثورة مسلحة لتحقيق الإستقلال، وقد شجعت إثيوبيا حركة الإضطرابات الداخلية في إريتريا، وتصميم الإمبراطور الإثيوبي (هيلاسلاسى) على ضمها إلى بلاده بأي وسيلة وعدم التفريط بها، ويعود ذلك إلى رغبته في توسيع أرجاء الإمبراطورية، وإيجاد منفذ لها على البحر الأحمر⁽⁴⁾.

وقد أدى إعلان هذا الضم إلى إلغاء الأحزاب في إريتريا وإلى إستيلائها على حصة كبيرة من عائدات حصيلة الجمارك في إريتريا، كما توقفت المساعدات البريطانية مما أدى إلى هجرة عدد كبير من مواطنيها من الفنيين والمثقفين والمهنيين إلى العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا)، وقد أنضم عدد كبير منهم في سلك الشرطة وسلاح الطيران والمظلات، كما هاجر عدد كبير منهم (وعلى وجه الخصوص القادة السياسيين الذين كانوا يطالبون بالإستقلال) إلى الخارج ولجأ معظمهم إلى القاهرة، وحينذاك بدأ الشعب الإريتري التفكير في إعلان الكفاح المسلح ضد السلطات الإثيوبية، وتعد حركة تحرير إريتريا أول من أعلن الكفاح المسلح، حيث بدأت منذ سنة 1958 م في تنظيم نفسها في خلايا سرية في معظم المدن الإريترية⁽⁵⁾.

كما فشل تنظيم الجبهة الديمقراطية الإريترية الذي تأسس سنة 1959 م، في القاهرة في إحراز أي تقدم، في العمل النضالي التحرري، وقد أسس الإريتريون الذين لجؤوا إلى مصر جبهة التحرير الإريترية

في سنة 1960، وقد عين (إدريس محمد آدم) رئيسا لها، ثم أعلنت الجبهة دستورها الذي كان يهدف إلى تحقيق الإستقلال بأسلوب الكفاح المسلح، الذي تدعمه الجهود السياسية في الخارج، ومع تزايد نشاط الجبهة - عسكريا وسياسيا - ازدادت السلطات الإثيوبية عنفا في الرد على عمليات الثوار، وقد إستعانت بالدول الغربية كالولايات المتحدة - على وجه الخصوص - وبإسرائيل لإعادة تنظيم قوات الكوموندوس Commandos وتسليحها وتدريبها، وجاء ذلك متمشيا مع إهتمام إسرائيل بإثيوبيا للإفادة من الجزر والموانئ المطلة على البحر الأحمر، كما شنت حملات عسكرية بهدف إبادة الإريتريين، مما أدى إلى لجوء حوالي 30 ألف منهم إلى السودان⁽⁶⁾.

وبعد سقوط النظام الإمبراطوري في إثيوبيا في 12 سبتمبر سنة 1974 م، ومجيء العسكر بقيادة الجنرال (أمان عندوم) ثم منجستوهيلا مريام، ليقيموا نظاما جمهوريا ماركسيا، وبعد نجاح القوات الإثيوبية في إطار حرب الأوغادين بمساعدة كل من الإتحاد السوفييتي وكوبا، في إيقاف تقدم القوات الصومالية وإعادتها إلى حدودها الدولية، وذلك في سنة 1978 م، بدأت إثيوبيا تتحول باتجاه العمل على إنهاء الثورة الإريترية⁽⁷⁾، وعلى الرغم من التحديات التي واجهها الثوار الإريتريون، وعلى وجه الخصوص الانقسامات داخل فصائل المقاومة، وعلى الرغم من قسوة شدة الحملات المتلاحقة التي كانت تشنها القوات الإثيوبية العسكرية ضدها، إلا إنها إستمرت بعمليات المقاومة إلى أن إنهار (نظام منجستو) سنة 1991 م، إنبهار المنظومة الشيوعية كلها، وحينذاك سيطر تحالف فصائل الثوار المناوئين (لنظام منجستو) وبقيادة (ميليا زناوي) على (أديس أبابا)، وسيطرت جبهة تحرير الشعب الإريترية بزعامة (إسياس أفورقي) على العاصمة الإريترية أسمرا بدعم وبمباركة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وتم الإتفاق على إجراء إستفتاء حول إستقلال إريتريا، وفي 23- 25 أبريل سنة 1993 م أجري إستفتاء شعبي أختار فيه الناخبون الإريتريون الإستقلال، وفي 3 ماي سنة 1993 م إعترفت أثيوبيا بسيادة إريتريا وإستقلالها، وقد أقيمت في إريتريا بعد الإستقلال حكومة إنتقالية لمدة أربع سنوات، وانتخب (أفورقي) رئيسا للجمهورية⁽⁸⁾، ولكن هناك من يرى أن معظم التنظيمات الأثيوبية المعارضة وخاصة من قبيلة الأمهر بأن إستقلال إريتريا كان خطأ لا يغتفر إن لم يكن في نظر البعض خيانة، ومنهم من يرى بأنه كان من المفترض على أقل تقدير أن يتم الإتفاق على منح أثيوبيا منفذ على البحر بمنحها ميناء عصب بدلا من الإكتفاء فقط بتسهيلات لإستخدامه، وقد توضح هذا الرأي بعد تجدد الصراع بين الجانبين.

2. دور القوى الفاعلة والمنظمات الإقليمية والدولية في حل النزاع.

أ. الوساطة الغربية (أمريكا) لحل النزاع الإثيوبي الإريترية.

عبر قادة الولايات المتحدة الأمريكية عن استياءهم من أسياسي أفورقي، إذ يعتبرونه المسؤول عما حدث، ويتضح ذلك من تصريحاتهم بأن لديهم خطة رباعية للمصالحة تبدأ بإنسحاب أفورقي من مدينة بغاندي والمناطق الحدودية، وتصبح تلك المناطق منزوعة السلاح، إلا أن أفورقي وقد رفض

هذه الخطوة الأمريكية بإعتبار أنها لم تحقق له ما يطلبه، وبالأخص فيما يتعلق بالإتصالات الاقتصادية بين إثيوبيا وإريتريا، وإصلاحات إريتريا الاقتصادية، وحل مشكلة العملة الإرتيرية.

كانت أمريكا غير راضية عن إتجاه أفورقي لطلب الوساطة العربية، وقد كان يخشى أن يعلن أن إريتريا دولة عربية، وهذا ما كان يحرجها في وقت يشتد فيه الصراع العربي الإسرائيلي.

ب- موقف الإتحاد الإفريقي من النزاع :

بدأت منظمة الوحدة الإفريقية بإدانة إستعمال الخيار العسكري في حل الصراع، ودعت الطرفين إلى اللجوء إلى التسوية السلمية، وقد قامت المنظمة بجهود الوساطة بين الطرفين المتصارعين في المرحلة الأولى من الصراع في مايو سنة 1998 م، ولكن إثيوبيا رفضت هذه الوساطة، ومن ثم تبنى مجلس وزراء خارجية دول المنظمة، إقتراحا مصرياً يقضي بوقف الأعمال العدائية بين الدولتين فوراً، ومن ثم القبول بالمبادرة الأميركية - الرواندية، كأساس للمفاوضات، وقد رحبت إريتريا بتلك الجهود، لكن إثيوبيا واصلت رفضها بفعل إريتريا سحب قواتها من أراضيها، وبذلك فشلت وساطة المنظمة آنذاك⁽⁹⁾.

3. الوساطة الجزائرية في النزاع الإرتيري الإثيوبي :

إن سعي الجزائر لحل هذا النزاع جاء عن قوة إرادتها ووفق منهجها المتصور للصراعات الإفريقية، ومن خلال هذا المنهج حاولت عبر دبلوماسيتها الحد من غرور إنتصار إثيوبيا والرفع من يأس هزيمة إريتريا، فجاء تصورهما متجاوزاً ومحاولاً لم الشمل، مضيفة أن إفريقيا في النهاية هي الخاسر الأكبر، على أساس أن أي حرب تشتعل في منطقة من مناطقها تؤثر على القارة ككل، وتؤدي إلى تعميق تأخرها وتبعيتها للخارج، وإن الحوار والإلتزام بالمبادئ الإفريقية والدولية هما السبيل الأنجع لمعالجة مختلف القضايا الإفريقية، وفي ذات الوقت المحافظة على إستقرار القارة⁽¹⁰⁾.

وفي إطار تصورهما للنزاع، حاولت الجزائر الربط بين الدبلوماسية والضغط، مستعينة في ذلك بثقل الإتحاد الأوروبي، وخاصة النفوذ الأمريكي، من خلال معايشة تطور النزاع في علاقاته بالوساطة لحظة بأخرى، إلى درجة أن رئيسها قال قبل التوقيع : " لن أطمئن حتى يوقع وزيرا خارجية إثيوبيا وإريتريا على الإتفاق.. " بل إن الجزائر مارست الضغط أكثر من الدبلوماسية، قبل وحتى توقيع إتفاق وقف إطلاق النار، وسعياً منها في هذا الطريق كان تصورهما يحذر من سوء العواقب في حالة عدم الإلتزام بالإتفاق وكان يخامرهما هاجس الشك الذي كانت ترى فيه دائماً عقبة أمام مجهودات التسوية، التي تسعى إلى تحقيقها لاسيما وأن إفريقيا غالباً ما تعودت على الخيبات أمام إتفاقيات سلام أبرمت، وسرعان ما تنكرت لذلك، ومنه نفهم القول الإثيوبي الذي جاء مطمئناً ورداً على الجزائر، فقد ذكر وزير خارجية الإثيوبيا "سيوم مسفين" بعد التوقيع على الإتفاق بأن بلاده ستحترم

الإتفاق، وأن حكومته وشعبه لن يخيبا آمال منظمة الوحدة الإفريقية، وأن أفضل طريقة لتقديم العرفان والشكر لرئيسها هي العمل على إقرار السلم بمنطقة القرن الإفريقي⁽¹¹⁾.

أ- مواقف الطرفين من الوساطة :

حاول الطرف المنهزم إريتريا من خلال وزير خارجيته "هايلي ولندساي" تبيان أن هناك أهمية يكتسبها الإتفاق سيما وأن توقيعه جرى بالجزائر التي عرفت بمواقفها الواضحة والحكيمة حيال القضايا الشائكة بالقارة السمراء، على العكس من وزير خارجية إثيوبيا، لأن نظيره الأرتيري متفائل بعد التوقيع على الإتفاق، مؤكدا أن المرحلة التي وصلت إليها المفاوضات تمثل مرحلة الحل السلمي الذي يعد أفضل بكثير من الحل العسكري، وهي مرحلة بدأت عناصرها تتجسد منذ ماي 1998، لذلك قبلت بشروط تمس سيادتها الترابية بسبب تواجد القوات الإثيوبية هناك، حيث نشرت الأمم المتحدة قوة داخل ترابها (منطقة أمنية) للفصل بين القوتين المتحاربتين، وفسح المجال للقوات الإثيوبية بالانسحاب بأمان.

ومن ناحية أخرى، كانت الجزائر تهدف من خلال هذه الوساطة إلى فك الحصار الدولي الذي مارسه بعض الأطراف الخارجية عليها وإستعادة نشاطها في الخارج وهو ما يعد إشارة إلى عودتها للساحة الدولية من جديد، وبمنهج آخر يتعاطى مع كل الفلسفات والسياسات⁽¹²⁾، المطروحة على مستوى محيطها الخارجي.

ولقد أكد المراقبون الدبلوماسيون أيضا - في الجزائر وخارجها - على أن الفضل في توقيع إتفاق وقف إطلاق النار بين المتنازعين يعود إلى حكمة القيادة الجزائرية، وهو ما أكد عليه الحاضرون في حفل التوقيع.

- جهود الدبلوماسية الجزائرية وتوقيع إتفاق السلام الشامل :

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والمجموعة الدولية، إلا أن الصراع عاد من جديد بين إرتريا وإثيوبيا في 12 ماي 2000، وفي الوقت نفسه فإن محادثات الوساطة بين البلدين والتي أجريت تحت رعاية وزير العدل الجزائري والمبعوث الخاص للرئيس بإعتباره آنذاك رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية وهي المحادثات التي إستأنفت في الجزائر في 31 مايو من نفس السنة، والتي أسفرت عن توقيع إتفاق لوقف عمليات القتال في 18 جوان 2000 من قبل وزيري خارجية البلدين تحت إشراف الجزائر، بوصفها آنذاك رئيسة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وأجريت المحادثات بمساعدة المبعوث الخاص لرئاسة الإتحاد الأوروبي وممثلا عن رئيس الولايات المتحدة⁽¹³⁾.

و ألزم الإتفاق الطرفين بوقف فوري لعمليات القتال وأكدت الأطراف من جديد أيضا قبولها لإتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الإفريقية ومنهجيات تنفيذه، ووافق الإتفاق طلب الطرفين من الأمم

المتحدة أن تنشأ قوات حفظ السلام للمساعدة في تنفيذ هذا الإتفاق، وأسفرت المحادثات عن توقيع إتفاق سلام شامل في 12 ديسمبر 2000 في الجزائر بين إثيوبيا وإرتريا⁽¹⁴⁾، والذي وصفه الأمين العام بأنه إنتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية وللإدراك بأن لا البلدان ولا القارة ككل يمكن أن تتحمل عقدا آخر أو سنة أخرى أو يوما آخر من الصراعات، وقال الأمين العام إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عازمان على العمل بشكل وثيق مع الطرفين لضمان تنفيذ إتفاق 18 جوان 2000، وإتفاق الذي وقع اليوم بحيث يمكن تحقيق السلام الدائم وبدء العمل في إعادة الإعمار، وأكد أن بعثة الأمم المتحدة سوف تنجز مهامها بسرعة، وإن لدينا مهمة يجب القيام بها وسنقوم بها بفعالية وكفاءة، ثم بعدئذ سنسحب.

وبتوقيع إتفاق السلام في ديسمبر 2000، تعهد الطرفان بإنهاء دائم لعمليات القتال العسكرية بينهما، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة، أو إستخدامهما ضد أي منهما، وهو ما يتطلب أيضا الإتفاق على إقامة لجنة محايدة لترسيم وتحديد حدود المعاهدة الإستعمارية، وتتوخى إقامة لجنة طعون محايدة يمكن أن تقرر مصير الطعون من أي من الجانبين، والمطالبة بتحقيق مستقل في أصول الصراع.

ب- من الأشياء التي تميز هذه الوساطة نجد :

أولا- تعتبر هذه الوساطة من الضرورات الملحة التي أملاها حرص الجزائر على تأكيد مبادئ سياستها الخارجية، وتأكيد حمى للسلم لكل إفريقيا، والعيش في كنف الحرية والإستقرار، ونبذ العنف، وفي هذا الصدد قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة : إن إتفاق السلم الذي تم اليوم إبرامه بين إثيوبيا وإرتريا، يعد بالنسبة لنا خطوة أولى في سبيل النهج الذي ينبغي أن تسير عليه كافة البلدان الإفريقية من أجل تسوية خلافاتها، وتهدئة أشكال الصراع فيما بينها ...⁽¹⁵⁾، وهو ما يبين أن الهدف من هذه الوساطة هو إظهار الأنموذج الجزائري، والتأكيد على الإقتداء به، وأن الأهمية القصوى التي يكتسبها هذا الحدث .. تكمن في أنه يمثل أنموذجا ينبغي الإحتذاء به، لأنه " يبرهن .. أنه من الممكن دائما وأبدا الأخذ بالتفاوض بدلا من المجابهة، واللجوء إلى التفاهم بدلا من العنف، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالبلدان الإفريقية "⁽¹⁶⁾.

ثانيا- حاولت الجزائر من خلال وسيلة الوساطة أن تتحدى الوضع السياسي الداخلي المتدهور، الذي كان آنذاك ينذر بالإنفجار، بالأسباب الكثيرة المتراكمة عبر سنوات ماضية، والتي أوصلت الجزائر إلى إتهامها بكل الأوصاف السلبية، وذلك بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها، وكانت كافية لتعرضها لعزلة دولية، قاريا وإقليميا.

ولقد كانت تلك الوساطة، تعبيرا عن محاولة رفض الواقع الذي أجبرت الجزائر على العيش فيه، بل أنها لم تكن حدثا معزولا، بل أنها جرت في ظل علاقة بالمعطيات والتحولت في الجزائر وعلى

المستويين الإفريقي و الدولي⁽¹⁷⁾، أي أنه تحديا داخليا وخارجيا، أي هو محاولة لتحسين صورة الجزائر إفريقيا، ثم عالميا، من خلال توظيف الخبرة الجزائرية في حل النزاعات، وهذا في ظل المعوقات الكثيرة التي ظهرت قبل تنفيذ تلك الوساطة، منها أن الطرفان المتنازعان لم يمنحا الجزائر الإهتمام اللازم في البداية، ومع وجود معارضة داخلية على إعتقاد الجزائر لهذا السلوك.

ثانيا- الأزمة في الكونغو :

لقد إستمرت الجزائر- عبر دبلوماسية- في التحرك في كل المدارات لتسجيل مواقفها وبالأخص في كل ما يجري في القارة الإفريقية والتأثير في أحداثها، فبعد وساطتها في النزاع الأنثيوبي - الإريترى برز موقفها في الأزمة الداخلية التي عاشتها دولة الكونغو، وذلك من خلال دعوة الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار، بدل المجابهة التي لا فائدة ترجى منها.

1 . الخلفية التاريخية للأزمة في الكونغو :

توصف الكونغو الديمقراطية (الزائير سابقا) على المستوى الجغرافي بأنها دولة مترامية الأطراف، وتتميز بثروات هائلة فوق الأرض وتحتها، ومع ذلك يعيش 75% من شعبها تحت خط الفقر، أي بمعدل دولار واحد للفرد يوميا.

وهي تضم حشدا متنوعا من القبائل والجماعات الإثنية، يتراوح ما بين 200 إلى 250 قبيلة وجماعة، وقد ساهمت السياسات الإستعمارية في خلق هذه الإنقسامات الإثنية، كما أدت السياسات الحكومية المتتالية إلى تفاقم ظاهرة العودة إلى الأثنية، وهو ما خلق بيئة مواتية للصراع، خاصة في شمال مدينة (كيفو) وجنوبها، والتي تبعد جغرافيا وفكريا عن كينشاسا وغالبية الأقاليم والمدن الكونغولية.

والجدير بالذكر أن الرئيس "موبوتو" قد وقع مرسوما في عام 1972 يمنح فيه المواطنة الكونغولية للروانديين والبورنديين، الذين استقروا واستوطنوا في الكونغو قبل عام 1950، وقد صدر ذلك المرسوم بفضل نفوذ بعض عناصر (التوتسي) الذين وصلوا إلى مناصب عليا في الدولة، وكذا بفضل ما أظهره من نجاحات في مجال المال والإقتصاد، وقد أثار حصول عناصر البانيامولينجي على حق المواطنة، حفيظة العديد من الجماعات الأخرى، التي إستاءت من الإستثناءات الإجتماعية الواضحة الممنوحة للبانيامولينجي⁽¹⁸⁾.

وبعد الحصول على "المواطنة المدنية"، تطلع البانيامولينجي للحصول على "المواطنة الإثنية"، إلا أن حكومة "موبوتو" أصدرت قانونا يحرم البانيامولينجي من المواطنة في يونيو 1981، حيث حدد القانون الجديد المواطنة على أساس الوجود الفردي أو الجماعي على أرض الكونغو، داخل الحدود التي تم تحديدها جغرافيا عام 1885، أي عقب مؤتمر برلين مباشرة، وكان تطبيق ذلك القانون يعني

حرمان البانيامولينجي من الحقوق القانونية والسياسية المترتبة على المواطنة، بالإضافة إلى حرمانهم من الأراضي التي يملكونها، والتي بدأت بعض الجماعات الأخرى تطالب بها باعتبارها أرض الأجداد، وقد أفضى ذلك إلى مصادمات إثنية في منطقة كيفو الشمالية عام 1992 و 1993 ضد السكان ذوي الأصول الرواندية⁽¹⁹⁾.

وفي 7 أكتوبر 1996 كان الحدث الذي أشعل الصراع في الكونغو الديمقراطية، وذلك عندما أعلن نائب حاكم إقليم كيفو الجنوبي أن البانيامولينجي يهددون استقرار البلاد، ومن ثم يجب عليهم مغادرتها خلال أسبوع، وإلا فسوف يتم التعامل معهم باعتبارهم متمردين، وهو ما يسوغ للحكومة اعتقالهم، بل وإبادتهم أيضا، وهنا تمرد البانيامولينجي على النظام في 10 أكتوبر 1996، وذلك بالهجوم على عدد من الأهداف المدنية والعسكرية في منطقة بوكافو⁽²⁰⁾.

أظهرت دراسة مسحية نشرت نتائجها في شهر نوفمبر 2011، أن حرب الكونغو هي أكثر الأزمات الإنسانية دموية في الستين عاما الأخيرة، ووجهت لجنة الإنقاذ الدولية التي أعدت هذه الدراسة في تقريرها نداءات عاجلة للمجموعة الدولية لتقديم مزيد من المساعدات وتشديد الأمن في المنطقة، بعد تقديرات لمخلفات الحرب تشير إلى مقتل نحو أربعة ملايين شخص، معظمهم ماتوا من الجوع والمرض، وأظهر المسح أن عدد القتلى في حرب الكونغو هو حتى الآن أكبر من عدد الذين قتلوا في البوسنة ورواندا وكوسوفو ودارفور...

ولهذا، فإن أصل النزاع يتمثل في أن رواندا تهم جارتها الكونغو الديمقراطية بدعم وإستخدام متمردي الهوتو، الذين شارك بعضهم في إرتكاب حرب إبادة جماعية في حق التوتسي، بينما تهم الكونغو النظام الرواندي بدعم الجنرال (نكو ندا) الذي ينتمي إلى قبيلة التوتسي في المواجهات بين الأطراف المتنازعة، وهو ما دفع بها إلى طلب، دعم أنغولا في الأزمة، وبهذا فإن المنطقة كانت مرشحة للدخول في دوامة عنف جديدة تعيد أحداث عام 1994 إلى الواجهة.

وعلى الرغم من زهاب موبوتو منفيا بكل سلبياته وإيجابياته، وقدم لوران كابيلا فإنه لم يتغير شيء في الأوضاع المتردية في البلاد، لأن كابيلا لم ينجح في إخراج المسلحين الهوتو الروانديين من شرق بلاده، بل تحالف معهم فتحالفت رواندا مع أوغندا وغزت المنطقة عام 1998 للقضاء على المتمردين، وعلى الفور إستعان كابيلا بقوات من أنغولا وزيمبابوي وناميبيا للوقوف مع قواته، وإستمرت الحرب الأفريقية الكبرى حتى العام 2003 دون أن يتمكن أي طرف من حسم المعركة لصالحه، أو تحقيق أهدافه كاملة، اللهم إلا بقاء كابيلا في السلطة حتى إغثاله أحد حراسه.

تولى نجل كابيلا جوزيف الحكم، وعمل على تحقيق السلام، حتى تمكن مع أطراف إقليمية ودولية من توقيع اتفاق سلام عام 2003، ينهي بموجبه الحرب الكبرى، وتنسحب بمقتضاه الدول المتورطة من الأراضي الكونغولية، بعد خراب ودمار ونهب لثروات البلاد⁽²¹⁾.

تجدد الصراع من جديد مع أحدث جولات المعارك التي بدأت في شهر أوت 2008، عندما أعلن الجنرال نكوندا إنسحابه من إتفاقية السلام، وأن هدفه لم يعد فقط حماية التوتوسي وإنما تحرير كل الكونغو وإسقاط نظام حكم جوزيف كابيلا الذي تم انتخابه في اقتراع مباشر من الشعب عام 2006^(*).

2. الوساطة الجزائرية لإنهاء الأزمة في الكونغو (تحت غطاء منظمة الوحدة الإفريقية)

لقد تعددت الوساطات الدولية لضمان السلام في شرق الكونغو، وقد كادت هذه الجهود أن تثمر عندما وقع "نكودا" زعيم المتمردين التوتوسي وفق القتال مع مبعوث الأمم المتحدة في نوفمبر 2008، إلا أنه لم يحترم، وتجدد النزاع من جديد، وهو ما أدى إلى تنظيم قمة إفريقية بالعاصمة الجزائرية لبحث النزاع بين المتمردين الكونغوليين ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية "لوران ديزيريه كابيلا"، حيث سعى المشاركون في هذه القمة التي ضمت دولتين كبيرتين في القارة السمراء، نيجيريا وجنوب إفريقيا، لإيجاد حل للنزاع بدأ يتفاقم منذ شهر أوت عام 1998.

وعلى الرغم من عقد قمم سابقة واتفاقات متكررة لوقف إطلاق النار، إلا أن الطرفين المتنازعين لم يتوصلا إلى قواسم مشتركة بينهما لإعادة إرساء السلام، وهو ما أدى إلى ضرورة النظر إلى هذه الأزمة بمنظار الإنسانية، خاصة بعد القمة الإفريقية 35، وبعدها القمة الإستثنائية، حيث إستغلت الجزائر رئاستها للمنظمة من أجل عقد قمة مصغرة لتدعيم إتفاق لوزاكا^(*) وبمساهمة مجموعة من قادة أفريقيا ومشاركة الأمين العام للوحدة الإفريقية.

وكان الهدف من هذه القمة المصغرة إيجاد مخرج تصالحي لازمة الكونغو الديمقراطية، والبحث عن سبل لتطبيق اتفاقية السلام الموقعة بين أطراف النزاع، حيث أن رؤساء الدول الذين حضروا أشغال القمة المصغرة أكدوا من جديد على أهمية وصلاحيات اتفاق لوزاكا، وكانت القمة مناسبة لدعوة الأطراف المتنازعة إلى الإحترام الصارم للالتزامات المتخذة قصد تدعيم وقف إطلاق النار، وتعزيز المكاسب المحققة واستكمال ديناميكية السلام⁽²²⁾، وقد أبرم اتفاق السلام بين أطراف النزاع في الكونغو بالعاصمة الزامبية لوزاكا يوم 10 جويلية 1999، وكان من المفروض أن يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد 24 ساعة، لكنه تأخر إلى غاية 14 أفريل 2000، ولهذا شددت قمة الجزائر على تشجيع الأطراف المتنازعة للتطبيق الكلي للسلام، على أساس احترام الوحدة الترابية لجمهورية الكونغو، للوصول إلى تسهيل انتشار قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيها، كما دعت إلى منع زرع الألغام والإنسحاب الفوري للقوات المتنازعة من مناطق التماس، لتسهيل انتشار القوات الأممية، وكذا ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفق برنامج تحدده الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية واللجنة العسكرية المشتركة، كما أكدت القمة على ضرورة الحوار الكونغولي، في وضع حد للنزاع وتوفير شروط نجاحه، طبقا لأحكام لوزاكا، وقد أشار كابيلا إلى ذلك في نيامي عندما إنتقد "الدول الأجنبية"، وإتهمها بدعم "عودة" الرئيس الزائيري السابق موبوتو إلى الحكم⁽²³⁾.

وقدمت الجزائر مساهمات مادية ومعنوية معتبرة من أجل حل و تسوية النزاعات في إفريقيا، من خلال تقديم المقاربات الجزائرية والعمل على إيجاد الحلول المناسبة مع تطبيقها ميدانيا وفي هذا الخصوص يقول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: "إننا نسجل بإرتياح تسوية بعض حالات النزاع، لكننا في المقابل نأسف لإستمرار اللأمن في بعض المناطق من قارتنا، لقد حصل تقدم إيجابي بكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والبورندي، وجزر القمر، وسيراليون، وليبيريا، فمن الأهمية بمكان أن نرافقها و ندعمها في تنفيذ خطط إعادة بنائها، وتنميتها في مرحلة ما بعد النزاع، تعزيزا للسلم المستعاد"، منطلقة من تجربتها ودورها الدائم في تسوية حالات النزاع في القارة الإفريقية، والذي ينم عن صدق مبادئها الراسخة، وكذا التعاون الجاد مع الشركاء في إطار منظمة الوحدة الأفريقية (سابقا) والإتحاد الإفريقي (حاليا) والإستمرار في سعيها لإيجاد مخرج لهذه النزاعات القائمة، والحث على ترسيم وتثبيت ديمومتها المبنية على التنمية كأساس لتحقيق الأمن في إفريقيا.

ثالثا- أزمة النيجر

1- إمكانات دولة النيجر:

تعتبر جمهورية النيجر من الدول الإسلامية والتي تقع في وسط أفريقيا، وفي قلب الساحل الإفريقي، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي (11.97) مليون نسمة حسب تعداد 2003م (نسبة المسلمين فيها 98%)، وكانت في السابق جزءا من مملكتي كانم ومالي الإسلاميتين. وتحدها من الشمال الجزائر وليبيا، ومن الشرق تشاد، ومن الجنوب نيجيريا وبنين، وبوركينا فاسو، ومن الغرب مالي. وتبلغ مساحتها (1.267.000 كم مربع)، أما الوضع الاقتصادي فيعمل معظم السكان في مجالي الزراعة والرعي، وتوجد بعض المنتجات المعدنية المستغلة وغير المستغلة ويتمثل المعادن المستغلة في استخراج وتصدير اليورانيوم⁽²⁴⁾.

وينقسم شعب النيجر إلى خمس جماعات رئيسية، وهي الهوسا والديجيرما(الزارما) والطوارق والفلولاني والكانوري، وتعتبر الهوسا (Haoussa) أكبر هذه الجماعات^(*). وهي جماعة تتركز في وسط جنوب البلاد من دجونتشى (Dogondoutchi) حتى الزندر (Zinder)، وهم منظّمون في مجتمعات سياسية صغيرة، بينما يتركز الديجيرما(الزارما) في مجتمعات منفصلة على الضفة الغربية من نهر النيجر، أما الفلولاني (البولو) فيعيشون في معظم المناطق في النيجر، أما الطوارق فيتركزون في المناطق الصحراوية في الشمال، ولديهم مجتمعات سياسية مركزية مثل الأير (Air) وأدار Adar ودامارجو (Damargu)، بينما تتركز الغالبية من جماعة الكانوري في أقصى الجنوب الشرقي حول بحيرة تشاد⁽²⁵⁾.

ولقد ظهر تمرد الطوارق في أوائل القرن الماضي في وجه الاستعمار الفرنسي، بعد ما فقدوا معظم هيمنتهم السياسية بعد إحتلال فرنسا للمنطقة وإخمادها لتمرد الطوارق في عام 1917، وكانت البيئة الصحراوية للطوارق مناسبة للتعبير عن أيديولوجية التحرير . وقد ساعد الاختراق الأيدلوجي للحركة السنوسية من خلال تجارتها مع الطوارق في ظهور المشاعر المناهضة للاستعمار الفرنسي، وقد انتهجت فرنسا سياسة قمعية لإخماد تمرد الطوارق، وانتهجت سياسة الأرض المحروقة والتدمير المنهجي للموارد الإقتصادية، وقاموا بتدمير الواحات وأحرقوا المنازل وإرتكبوا العديد من المجازر ضد المدنيين، وكانت فرنسا قلقة من دور الحركة السنوسية في تعبئة الطوارق ضدها من خلال التقارب الديني والإسلام المتشدد⁽²⁶⁾.

وقد أدى استمرار شعور جماعة الطوارق بالتمييز الإقتصادي والسياسي في ظل تزايد الإكتشافات التعدينية في أراضيهم يساهم في تنامي الشعور بالهوية الإثنية، وإعلاء الولاء الإثني لديهم على الولاء الوطني، مما يساهم في تفاقم أزمة الإندماج الوطني بشكل يؤدي إلى إنتكاسة عملية التحول الديمقراطي، وبرزت هذه المشكلة بسبب شعور الطوارق أنفسهم بالحرمان الإقتصادي والسياسي، وشعورهم بالإنتماء لجماعة لها تاريخها النضالي في الدفاع عن هويتها المشتركة منذ الاستعمار الفرنسي .

وبالتالي فهذه المشكلة هي نتاج تراكم تاريخي لسياسة الإستبعاد السياسي والإقتصادي، وهذا ما جعل الطوارق يطالبون منذ الإستقلال بنصيب عادل من الموارد، بعد أن تدهورت أوضاعهم الإقتصادية نتيجة ظروف البيئة الصحراوية وموجات الجفاف المتكررة، فضلا عن مطالبتهم بتطبيق لغة التامشيك في مناهج القراءة والكتابة بمدارسهم، بل يطالب بعضهم بدولة مستقلة لهم تشمل كامل أراضيهم التقليدية⁽²⁷⁾، ومن ثم تشكلت الثقافة السياسية التي مالت إلى إتخاذ مواقف في الخطاب السياسي، بشكل يدل على أن هناك شكلا من أشكال الاستمرار "العاطفي" بين حركات المقاومة الحديثة والسابقة، حيث كانت قصص المقاومة الماضية مصدر إلهام لحركات التمرد الراهنة، كالحديث عن المحاربين السابقين، كما أن التعبئة السياسية الإقليمية قد أثرت - بلا شك - في دعم الحركات الانفصالية.

2- مساهمة الجزائر في حل الأزمة في جمهورية النيجر:

أ- فيما يخص الانقلابات :

أكدت الجزائر في بيان لها أستنكارها العميق تجاه الحركة الانقلابية الحاصلة في جمهورية النيجر، جاء فيه : " إن الجزائر تستنكر بقوة الانقلاب العسكري في النيجر، و تدعو إلى العودة إلى الإرتباط بالمبدأ الرئيسي الذي أقرته منظمة الإتحاد الإفريقي حول رفض التغيرات اللادستورية

للحكومات، وإن الجزائر تدعو إلى الرجوع الفوري للنظام الدستوري، وإلى المخرج الأمن للأزمة بالوسائل السياسية السلمية، والتي تطرح في إطار النظام الديمقراطي الذي إلتزمت به كل الدول الإفريقية، والجزائر تشجع كل الأحزاب السياسية في النيجر، إلى مواصلة التشاور الوطني المثمر، من نظرة التغلب على الذات في هذه الأزمة، ولقد أكدت على ضرورة تجنيد الموارد الضرورية للحد من هذه الأزمة. و إعتبر أن تعبئة الموارد الوطنية بالإضافة إلى التضامن الدولي التي ينتظرها سكان الساحل سيساهمان في تقليص انعكاسات الأزمة⁽²⁸⁾.

ب- مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة :

قررت الجزائر تقديم مساعدات عسكرية ومالية عاجلة لجيوش مالي والنيجر وموريتانيا، لتغطية العجز الذي أحدثه توقف الدعم الذي وعدت به عدة دول مثل فرنسا والولايات المتحدة وكذا ليبيا بمنحها لدول الساحل قبل عدة أشهر لمساعدة الدول الثلاث على التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة، وفي الوقت نفسه تقرر منح مساعدات خاصة للنيجر ومالي لمنع تسلل إرهابيين من الساحل إلى ليبيا، وكذا لتضييق الخناق عن إحتمال نقل أسلحة ثقيلة إلى شمال مالي والنيجر وإلى ليبيا، والتصدي لمحاولات قاعدة المغرب خلق جبهة جديدة في هضبة جادو الحدودية الوعرة بين ليبيا والنيجر.

وضمن هذا السياق، يأتي تنقل وفد عسكري وأمني جزائري رفيع إلى مالي لحضور إجتماعات مجلس رؤساء أركان الجيوش في هذه الدول، حيث ناقشوا في إجتماع موسع في العاصمة المالية باماكو، مخططا عسكريا عاجلا للتصدي لتهريب أسلحة وانتقال إرهابيين، من إمارة القاعدة في الساحل إلى ليبيا، بالإضافة إلى تقديم حاجات عسكرية عاجلة لجيوش مالي النيجر وموريتانيا⁽²⁹⁾.

ولقد أكدت لجان إرتباط عسكرية بين الجزائر ودول الجوار الثلاث المعنية بمكافحة الإرهاب، توقف مساعدات عسكرية مهمة كانت تصل من ليبيا، وطلبت مالي بصفة خاصة مساعدة عسكرية عاجلة، وأن أهم احتياجات جيوش دول الساحل تتعلق بقطع الغيار والسيارات المصفحة، وذخائر مدفعية ومساعدات مالية تمكن دولهم من دعم جيوشها التي تضررت كثيرا بسبب تأخر وصول مساعدات فرنسية وغربية، وتوقف المساعدات الليبية في دولة كمالي التي لا تملك موارد لدعم قوات مسلحة تحارب الإرهاب، ولا تختلف الأوضاع كثيرا في النيجر، في حين تضرر الجيش الموريتاني بصفة أقل، حيث حصل على مساعدات من دول خليجية منها السعودية والإمارات.

وفي الواقع، يعد هذا الدور المبذول من قبل الجزائر لمواجهة كل أنواع الرعب التي تمارسها الجماعات الإرهابية، وما أفرزته من مظاهر الجريمة بكل أنواعها، إنعكاسا لثبات دور دبلوماسية المتميزة وقبول دورها كدولة محورية في مدارها المغاربي، وبعدها الإفريقي، لإستتباب الأمن والسلم في منطقة الساحل الإفريقي والقارة الإفريقية عموما.

رابعاً : الأزمة في دولة مالي :

1- طبيعة الأزمة في دولة مالي :

توصف شمال مالي طوال عقود بأنها منطقة صراع مسلح تخوضه حركات تارقية مالية متمردة ضد الحكومة المركزية في البلاد، على خلفية مطالب سياسية إثنية بلغت حدود طرح المشروع الانفصالي، لكن الصراع تحول جذريا في عام 2012 بانخراط جماعات إسلامية مسلحة متطرفة فيه، ودخول قوى أجنبية منها فرنسا ومن ورائها القوى الغربية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس)، إلى دعم الحكومة المالية مع بداية عام 2013 في حربها ضد هذه الجماعات الإسلامية، التي سيطرت على شمال البلاد⁽³⁰⁾.

ولفحص مسارات الأزمة في مالي والعوامل التي أثرت في تطوراتها، وتوقعات مآلات الوضع بعد إسترجاع القوات الفرنسية والقوى المساندة لها مدن شمال مالي، يتطلب الإشارة إلى أن عدم الإستقرار وحركات التمرد في الشمال سمة دائمة من سمات الوضع المالي، في حين تميزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الانقلابات والأنظمة الديكتاتورية، مع اضطرابات إجتماعية ووضع إقتصادي هش، وزادت فترات الجفاف والقحط الممتدة من حدته، إذ تعد مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم⁽³¹⁾.

وظلت الخريطة الاقتصادية والإجتماعية لمالي على مر عقود الإستقلال ترسم خط فصل إفتراضي بين جزأين متميزين، شمال هو الأكثر تضررا من الجفاف والأقل تنمية تمثل تومبوكتو وغاو وكيدال أهم مدنه، وجنوب تقع فيه العاصمة باماكو وتتركز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد، وهو المؤشر الأساسي الذي دفع التوارق إلى القيام بحركات تمرد متكررة على إمتداد العقود الخمسة لإستقلال مالي، وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام 2009 أكبر عدد من محاولات التمرد، وغذى عاملان رئيسان عدم الإستقرار في دولة مالي، أولهما التفاوت الإقتصادي والإجتماعي بين إقليمي مالي الرئيسين (الشمال والجنوب) وشعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق بمحاربة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم، أو على الأقل فشل سياسات التنمية في الشمال على نحو أشد وضوحا من الجنوب. أما العامل الثاني، فهو التنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الإستقلال، ما عزز الشعور بعدم الإنتماء لدى التوارق والأقليات الإثنية الأخرى في الشمال التي أصبحت تنظر إلى الدولة كممثلة لمجموعة إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل، أي أن الدولة بالنسبة إليهم ليست سوى إثنية " البومبارا " المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ إستقلال البلاد في عام 1960⁽³²⁾، وهو ما أدى إلى فشل دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية

الإقتصادية بين أقاليمها وإلى فشل ذريع في دمج مواطنها في إطار هوية جمعية واحدة أساسها المواطنة، تمكنها من تجاوز حدود الانتماءات الإثنية والقبلية.

وإنتهت محاولات التمرد التارقية في القرن الماضي وفي العشرية الأولى من القرن الحالي بإتفاقيات سلام بين المتمردين التوارق والحكومة المالية، وشهدت الفترة التي تلت آخر إتفاقية من هذا النوع في عام 2009 إستقرارا نسبيا، حتى إندلاع تمرد جديد في يناير 2012، ويختلف هذا التمرد عما سبقه في عدة وجوه أهمها⁽³³⁾:

- إن هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات تارقية وطنية، ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (مالية، ونيجيرية، وموريتانية، وجزائرية)، نشطت في مناطق التوارق وإستطاعت إستمالة بعض المجموعات التارقية إلى برنامجها، وإستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب تارقية كانت تنشط ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه، ولم يكن هذا التحالف وليد لحظة التمرد في 2012، فلقد نسجت المجموعات الإسلامية المسلحة والحركات التارقية الانفصالية علاقات إعتماذ متبادل إقتصادية وأمنية ومنفعية خلال السنوات القليلة الماضية، وقد ساهم تحول طراً على بعض قيادات التمرد التارقي وعناصره في تسهيل التحالف، إذ أصبحت جماعة "أنصار الدين" الطوارقية السلفية الجهادية إحدى أبرز الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق.

- إن جميع إتفاقات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرد، وكانت برعاية دول مجاورة وعلى رأسها الجزائر، قد إستنفدت إمكانيات إستمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تنعكس إيجابيا على سكان شمال مالي، وخلال السنوات الأربع الماضية، لم تطرح أي مبادرات لإتفاقات بين طرفي الأزمة، بل لم يكن هنالك تنبه أو إهتمام من وسطاء إتفاقية سلام 2009 لمتابعة تطبيقها، ولذا، فإن محاولات الوساطة السلمية التي تجددت خلال عام 2012، سواء تلك التي قامت بها الجزائر أو تلك التي رعتها المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا، جاءت متأخرة لأن الوضع على الأرض قد تغير لفائدة حركة التمرد، إضافة إلى أن العناصر الفاعلة في حركة التمرد الجديدة كانت مختلفة عن الفاعلين في حركات التمرد السابقة، فالحركات الإسلامية المتطرفة وكذلك الجناح السلفي للمتمردين الطوارق (جماعة أنصار الدين) أصبحت أطرافا فاعلة في التمرد، وقيادة هذا التمرد غير معنية أو مهتمة بما يمكن أن تقدمه هذه التسوية لها أو لسكان شمال مالي⁽³⁴⁾.

- جرت حركة التمرد هذه في وقت كانت فيه الحكومات المالية في أضعف حالتها، ففي مارس 2012 خرجت تظاهرات منددة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش، وفي مارس أطاح إنقلاب

عسكري بالرئيس أمادو توماني توري، وأصبحت السمة الرئيسة للوضع في العاصمة المالية باماكو هي صراع على السلطة في ظل توازن قوى هش بين النخب السياسية المدنية والانقلابيين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة، ويذكر في هذا السياق أن لا خلاف جوهرى بين هذين التيارين بشأن آلية التعامل مع الأزمة، والموقف المؤيد للتدخل الفرنسي والإعتماد عليه⁽³⁵⁾.

2- مجهودات الجزائر في حل وتسوية الأزمة في مالي :

قامت الجزائر منذ إندلاع الأزمة المالية الأخيرة في جانفي 2012 التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع إتفاقيات السلام السابقة، بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار، والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وسعت للنأي بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف تزويد الجيش المالي بالسلح، والذي كانت تبرره سابقا بمحاربة تنظيم القاعدة، كما سحبت خبراءها العسكريين من شمال البلاد، تحت حجة أنها تخشى أن يستخدم سلاحها أو خدمات خبراءها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين التوارق، لكن في المقابل، رفضت إستقبال بعض الجرحى من المتمردين التوارق، وأعلنت عدم إستعدادها لدعم أي من الطرفين، وإن كان البعد الشعبي للتوارق في جنوب الجزائر سيمنح المتمردين فرصة أكثر للإستفادة من العمق الجزائري، إلا أن المراقبين يعتقدون أن الجزائر قد تنتظر فرصة إنهاك الحرب للطرفين، قبل أن تتدخل وسيطا، لتفرض شروطها على الجميع⁽³⁶⁾.

كما أدانت الجزائر " الإنقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس " أمادو توماني توري " في مارس 2012، معربة عن رفضها للتغييرات " المنافية للدستور"، موضحة أن " الجزائر تتابع بقلق شديد الوضع في مالي... وبحكم مبادئنا النابعة من ميثاق الإتحاد الإفريقي ندين اللجوء إلى القوة ونرفض التغييرات المنافية للدستور⁽³⁷⁾".

وكانت المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة المالية الراهنة تقوم على إستراتيجية تهدف لإيجاد حل لأزمة شمال مالي، بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة الإيكواس، بإيعاز من أطراف دولية معينة، وعلى رأسها فرنسا، وحسب الخبراء فإن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية الراهنة وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، وأن أي تدخل أجنبي هو تهديد لأمن وإستقرار الجزائر، وأنه سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا لها، وهي لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي، في إجتماع وزراء خارجية دول المغرب العربي أعرب وزير الخارجية الجزائري أن النشاطات الإرهابية هي أكبر تهديد لدول المغرب العربي، وشدد على وضع مقاربة مغاربية مشتركة لمواجهة كل التهديدات التي لا تتعلق بدولة دون أخرى، وهو ما أظهر أن

الجزائر تملك قدرة على التأثير على القوى الفاعلة في المالي، بحكم قدرة التأثير السياسي والإقتصادي وحتى الاجتماعي / الثقافي، الذي تراكم منذ عشرات السنين، وأن الإرادة السياسية وحدها هي التي تستطيع تعبئة القدرات الوطنية وتوجيهها لخدمة مصالح الأمن الوطني الجزائري حتى خارج حدودها، وقد رحبت الجزائر بالإتفاق المبرم بين الحكومة المالية والمتمردين التوارف في جوان 2014، حيث أعربت عن "إرتياحها العميق" إثر التوقيع على هذا الاتفاق بين الأطراف المالية، والذي يهدف للتحضير للإنتخابات الرئاسية في مالي، والذي يشكل "إنطلاقة لمسار مفتوح بإتجاه حوار شامل يسمح للشعب المالي بالخروج من أزمته بناء على ما جاء في مشروع إتفاق السلام والمصالحة في مالي في وثيقة سميت "مشروع إتفاق السلام والمصالحة في مالي" والتي إستبعدت فيه أي مشروع إستقلال لمناطق الشمال، حيث ينص على أن الأطراف الموقعة تلتزم بـ "إحترام الوحدة الوطنية والترابية وسيادة دولة مالي وكذا طابعها الجمهوري والعلماني"، وتلتزم الوثيقة سلطات باماكو بأن "مؤسسات الدولة المالية تأخذ الإجراءات اللازمة من أجل تعديل دستوري والإجراءات التشريعية والتنظيمية اللازمة لتطبيق مضمون الإتفاق".

وعلى صعيد الأمن والدفاع، إقتрحت الوثيقة تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة المالية وحركات الشمال من أجل بحث عملية نزع السلاح من الحركات العسكرية في المنطقة مباشرة بعد توقيع الإتفاق على أن تستمر العملية سنة على أقصى تقدير، في الوقت الذي يقوم الجيش الحكومي بالانتشار في المنطقة كما أن عناصر الحركات العسكرية في الشمال يتم إدماجهم في صفوف الجيش أو يحولون إلى مناصب مدنية، حسب رغبتهم، وفي مجال مواجهة الجماعات الجهادية المنتشرة في شمال مالي وتجار المخدرات، إقترح إنشاء وحدات عسكرية خاصة لمواجهة الجماعات الإرهابية تتكون من عناصر من الجيش المالي وعناصر الحركات المسلحة الذين يتم إدماجهم في القوات المسلحة".

كما يضم فريق الوساطة الدولية، الذي تقوده الجزائر، كلا من: بعثة الأمم المتحدة في مالي والإتحاد الإفريقي والمجموعة الإقتصادية لتنمية غرب أفريقيا، والإتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والتشاد.

جدير بالذكر أن مفاوضات السلام المالية بالجزائر تواصلت منذ شهر جويلية 2014 في أربع جولات بين حكومة باماكو وست حركات عسكرية في الشمال هي: الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية الأزدادية، الحركة العربية للأزواد (منشقة عن الحركة الأم)، والتنسيقية من أجل شعب الأزواد، وتنسيقية الحركات والجهات القومية للمقاومة، وستستأنف المفاوضات للسعي إلى تنفيذ هذا الإتفاق للتوصل إلى تحقيق السلام المقترح وتثبيتته.

الهوامش :

(*) تغطي الأراضي الزراعية فيها حوالي (801.750) كم مربع من إجمالي مساحة الدولة، أي ما يعادل نسبة 73%، مقابل حوالي (89000) كم مربع، غابات ومراعي، أي ما يعادل 7 %، وحوالي (92750) كم مربع، مباني و أراضي وقمم جبلية، أي ما يعادل نسبة 8 %، فضلا عن حوالي (121000) كم مربع من المجاري المائية، أي ما يعادل نسبة 12% .

(1) ج إسماعيل وج رشيدة، التحديات الأمنية والدفاعية في إفريقيا، مجلة الجيش، فيفري 2004، العدد 487، ص 17 .

(2) MWETI MUNYA, The Organization of African Unity and Its Role in Regional Conflict Resolution and Dispute Settlement: A Critical Evaluation, Boston College Third World Law Journal, Volume 19 , Issue : 2, january / 1999, P.578.

(3) جودة حسنين جوزدة : قارة إفريقيا : دراسة في الجغرافيا الإقليمية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996)، ص 70.

(4) حلمي الشعراوي: الثورة الإريتريّة وحق المصير، مجلة السياسة الدولية، العدد 50، 1977، ص 45 .

(5) أحمد يوسف القرعي: قضية إريتريا بين الحكم الذاتي والانفصالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 24، 1971، ص ص 56، 58 .

(6) حلمي الشعراوي، المرجع السابق، ص 48.

(7) حلمي الشعراوي، المرجع السابق، ص 53.

(8) د.جلال الدين محمد صالح: القرن الإفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية، مجلة قراءات أفريقية، العدد الأول، أكتوبر 2004، ص 67 .

(9) طه حميد حسن العنبيكي، تطورات الصراع الارتريري الاثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الاقليمية والدولية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد 3، 2010، ص 71.

(10) د. محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية والصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية -الإرتريّة (بيروت : دار الجيل، ط 1، 2004)، ص 67.

(11) د.محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 105.

(12) م.د.طه حميد حسن العنبيكي، المرجع السابق، ص 71.

(13) أحمد الأصبحي وآخرون، القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، الواقع والمستقبل (الأردن، مركز الدراسات الشرق الأوسط، ط 1، 2010)، ص 44-41.

(14) حافظ صلاح الدين، صراع القوى العظمى في القرن الإفريقي (الكويت : سلسلة عالم المعرفة، 2002)، ص 39 .

(15) جزء من نص الكلمة التي ألقاها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإرتري على هامش الدورة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في الجزائر في 12 / 14 يوليو 1999 .

(16) نفس المرجع .

(17) د. محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 12 .

(18) جمهورية الكونغو الديمقراطية، 25 جويلية 2011 الموقع : <http://www.marefa.org/index.php/%D9>

(19) جودة حسين جودة، مرجع سابق، ص 122 .

(20) نفسه، ص 123.

(21) أحمد إبراهيم محمود، الكونغو الديمقراطية : تعديلات الإصلاح السياسي في 01 أفريل 2002، الموقع :

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794086&eid=4285>

(*) كان كابيلا قد جرد نكوندا من رتبته العسكرية واعتبره إرهابيا، واتهمه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كما صدر أمر بتوقيف دولي في حق نكوندا عام 2004 بتهمة ارتكاب جرائم حرب أثناء استيلاء قواته على مدينة بوكافو عاصمة إقليم كيفو الجنوبي ولم يتم تنفيذه.

(*) ضمت إلى جانب الرئيس الجزائري كل من الرئيس كابيلا، رئيس زامبيا فريدريك شيلوبا، وموزنبيق جواكيم شيسانو ومالي ألفا عمر كوناري، وجنوب إفريقيا ثابو مبيكي ونيجيريا أولوسيغون أوباسانجو، وشارك في أعمالها أيضا الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سالم أحمد سالم ورئيس بوتسوانا السابق كيتوميلي ماسيري، الوسيط في الحوار بين الأطراف الكونغولية. ولم توجه دعوات إلى أي من ممثلي الحركات المتمردة الكونغولية الثلاث أو إلى أوغندا أو رواندا، الدولتين اللتين تدعمان التمرد. وكان مصدر دبلوماسي في كينشاسا صرح بعد إعلان القمة، أنه يجب أن لا نتوقع "معجزة" من اجتماع الجزائر، وأن ندرس جيد نقاط الإتفاق قبل كل شيء .

(22) سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، شعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011، ص 109 .

(23) بوعلام ب، "قمة الجزائر حول الكونغو الديمقراطية"، الجيش، العدد 443، 2000، ص ص 20-21.

(24) محمد البشير أحمد موسى، دورنا تجاه أزمة دولة النيجر الإسلامية، 12 جويلية 2006، الموقع :

<http://www.almoslim.net/node/85616>

(*) تمثل حوالي (55.4%)، تليها جماعة الديجيرما / الزارما (Djerma/Zarma) ويشكلون (21%)، الطوارق (Touareg) ويشكلون (9.3%)، الفولاني أو البولو (Peulh) ويشكلون (8.5%)، والكانوري (Kanouri) ويمثلون (4.7%)، إلى جانب عدد من الجماعات الصغيرة مثل العرب (0.4%)، والتوبو (Toubou) ويشكلون (0.4%)

(25) Lawel, Chekou Kore: **La Rébellion Touareg au Niger : Raisons de Persistance et Tentatives de Solution**, (Paris : L'Harmattan, 2010), p 56 .

(26) د. إبراهيم أحمد نصر الدين: **الاندماج الوطني في أفريقيا نموذج نيجيريا** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1997)، ص 112.

(27) أ.د/ أحمد إبراهيم نصر الدين، " في نقد العقل و الممارسات الغربية : نحو رؤية جديدة لتنمية أفريقيا"، مجلة أفاق أفريقية.(القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الرابع، العدد 115، خريف 2003، ص 54

(28) و.ق، " الجزائر تقدم مساعدات غذائية لمالي والنيجر وموريتانيا"، جريدة النصر، العدد 13605، 24 جانفي 2012، ص 8 .

(29) محمد بن أحمد، "مخطط استعجالي لمواجهة تدهور الوضع الأمني في الساحل"، الخبر اليومي، العدد 6340، 290 أفريل 2011، ص 7.

(30) أنظر كل من: عبد الملك عودة: **الحرب والسلام في أفريقيا**، مرجع سابق، 76، وكذلك: مجموعة باحثين: **الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا**، مرجع سابق، ص 56.

(31) "The Poorest Countries in the World", *Global Finance*, viewed 20/1/2013

(32) André Bourgeot, "Identité Touarègue: De l'Aristocratie à la Révolution", *Études rurales*, no. 120 (Oct. - Dec., 1990), p. 146

(33) أزمة مالي و التدخل الأجنبي، 10 فبراير 2010، الموقع :

<http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad>

(34) برهان غليون، محمد فايق، فهد هويدي، وآخرون، **المتغيرات الدولية و الأدوار الإقليمية الجديدة** (عمان، الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2005)، ص 157 .

⁽³⁵⁾ جواد، سعد الناجي، عبد السلام إبراهيم بغداددي، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999)، ص 210 .

⁽³⁶⁾ محمد محمود أبو المعالي، "الحرب بين مالي و الطوارق، هل تحرق شررها المنطقة برمتها ؟"، نواكشوط، الدليل السويصري، 10 فبراير 2012، من خلال الرابط : <http://www.swissinfo.ch/ara/%D8>
⁽³⁷⁾ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، بيان، مارس 2012 .